"لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل" بين المنهج والاستعمال : دراسة تحليليَّة نقديَّة

إعداد

د. صديق محمود صديق النجولي

مدرس النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم – جامعة الفيوم

عدد يونيو ٢٠١٧

مقدمة:

الحمد لله الآمر بالتعقل والتفكير، والصلاة والسلام على سيدنا محمد البشير النذير، وعلى آله وأصحابه أولي الفضل والعلم الوفير، أما بعد:

فالقاعدة صادرة عن الاستعمال اللغوي، ممثلة لأحكامه؛ إذ إنها الجانب المضمر من القانون المتحكِّم في النظام المتكشف بالملاحظة والاستنباط[١]. وهي بذلك " جزء لا يتجزأ من نسيج اللغة، وهو الجزء الضابط لخواصها، والمرشد إلى كيفيات توظيفها. والقواعد بهذا المفهوم لا تيسَّر ولا تسهَّل بالحذف أو الإهمال أو الاستغناء عن بعض جوانبها؛ ذلك لأنها هناك في اللغة تسري في جسمها، ولا تنفك عنها، شئنا أم لم نشأ"[٢].

وفي مقابل هذا تشيع في كتب الخلاف وكتب أصول النحو قواعد أخر، لا تتعلق بأبواب نحوية ولا بمسائل جزئية، وإنما هي معايير لأفكار النحاة "ومقاييس لأحكامهم وآرائهم التي يأتون بها فيما يتصل بمفردات المسائل"[٣]. أو بعبارة أخرى هي" مجموعة من القواعد العامة التي تستدعيها الأحكام النحوية، حين إطلاقها على عناصر النظام التركيبي في قضايا التحليل النحوي، أي مجموعة القواعد أو الأسس التي يرتكز عليها في أوجه التحليل النحوي من حيث الترجيح والتضعيف والرفض؛ لأن هذه الأسس التوجيهية هي الوسيلة التي تمكِّن المحلل من تحديد الوجه المناسب"[٤].

وتتعلق هذه القواعد بأسس التحليل النحوي عامة؛ فهي "لا تدور حول الأمور

---

[١] انظر: جدل النص والقاعدة: ص٢٦٩.

[٢] اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم: ص١٥٠.

[٣] الأصول: ص١٩٠.

[٤] القاعدة النحوية تحليل ونقد: ص٣٥.

الفرعية وقضايا المسائل المفردة، وإنما تحاول تنظيم الإطار العام لأنواع الاستدلال كالسماع والكثرة والقلة والندرة والشذوذ والفصاحة والرواية والشاهد والاحتجاج بالمسموع، كما تتناول أصل الوضع وأصل القاعدة وأصل المعنى والعدول عن الأصل والرد إلى الأصل والاطراد والقياس والأصل والفرع والحمل والعلة والحكم، كما تتناول أصول القرائن كالإعراب والإعمال والبناء والرتبة والتقديم والتأخير والإفراد والتركيب والافتقار والاستغناء والتقدير والتصرف والتغيير والتأثير والتضام والتنافي والحذف والزيادة والفصل والوصل والتوسع والضرائر والتنقل والتعلق والإضمار والاختصاص والقوة والضعف وغير ذلك من الظواهر النحوية العامة، التي لا تحدُّ بباب نحوي بعينه، وإنما يصدق كل منها على عدد من الأبواب"[١].

وهذا النوع من القواعد دأب المحدثون على تسميته قواعد التوجيه. يقول د. تمام: "والمقصود بقواعد التوجيه تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة، ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية (سماعًا كانت أم استصحابًا أم قياسًا) التي تستعمل لاستنباط الحكم... وإنما آثرت أن أسمي هذه القواعد " قواعد التوجيه"؛ لارتباطها بالتعليل وبتوجيه الأحكام عند التأويل، واعتبار وجه منها أولى من الآخر"[٢].

ثم يتابع القول: " إذا كانت قواعد التوجيه ضوابط منهجية فهي دستور للنحاة. والذين يعرفون الفرق بين الدستور والقانون يستطيعون أن يقيسوا عليه الفرق بين قواعد التوجيه وما نعرفه باسم "قواعد النحو" أي "قواعد الأبواب". فقواعد التوجيه عامة وقواعد الأبواب خاصة، وإذا كانت كتب النحو قد جمعت قواعد الأبواب جمعًا مقصودًا ومتعمدًا؛ لأن جمع هذه القواعد هو الغرض الذي يكتب من أجله أي كتاب

---

[١] الأصول: ص١٩٠- ١٩١.

[٢] السابق: ص١٨٩- ١٩٠.

للنحو، فإن قواعد التوجيه لا يرد ذكرها إلا لماما؛ لأن النحاة لم يعنوا بجمعها وتصنيفها، وإنما كانوا يشيرون إليها كلما سنحت الفرصة لمثل هذه الإشارة إما في معرض الشرح أو في معرض النقاش والمحاجة"[١].

وحديثي هنا عن إحدى هذه القواعد؛ وهي: "لا يتقدَّم المعمول إلا حيث يتقدَّم العامل"، حيث وضعها النحاة لبيان مثالية النظام اللغوي وانسجامه، ومن ثم كانت جزءًا من المنهج، لا جزءًا من اللغة[٢]. وكان لهذه القاعدة آثارها في الاستعمال والمنهج، تكفل البحث باستجلائها في تمهيد ومبحثين:

تناولت في التمهيد استدلال النحاة بهذه القاعدة التوجيهية على تعليل مجيء المعمول قبل العامل.

أما المبحث الأول: القاعدة والاستعمال، فيشتمل على ثلاثة مطالب، بيَّنت خلالها أثر هذه القاعدة في:

١. افتراض أساليب لم تتكلم بها العرب.
٢. تضييق مساحة معاني النحو.
٣. إقصاء أساليب عربية فصيحة.

وأما المبحث الثاني: القاعدة ومنهج التقعيد، فيحتوي على ثلاثة مطالب:

١. تناقض القاعدة والظواهر اللغوية.
٢. تنازع النحاة في الاستدلال بهذه القاعدة.
٣. تضارب القاعدة مع استدلالات عقلية أخرى.

ثم أعقب ذلك خاتمة، أبرزت فيها ما انتهى إليه البحث من نتائج وتوصيات.

---

[١] السابق: ص١٩٠.

[٢] انظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ص١٥٨.

"وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب".

تمهيد:

تعدُّ هذه القاعدة الإعمالية – لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل– مسوغًا من مسوغات العدول عن الأصل، أعني من مسوغات تقديم المعمول على عامله؛ إذ إن فلسفة نظرية العامل في النحو العربي تأسَّست على رصد العلاقة بين العامل والمعمول، فلا تتموضع المعمولات في التركيب إلا في ضوء علاقاتها بعواملها، وأُولى هذه العلاقات: "أن العامل سبيله أن يُقدَّم على المعمول"(١).

وعلة تلك العلاقة أن "حق العامل التقديم؛ لأنه المؤثر، فله القوة والفضل، وحق المعمول أن يكون متأخرًا؛ لأنه محل لتأثير العامل فيه وداخل تحت حكمه"(٢).

والمتأمِّل في أقوال النحاة يجد أن ضوابط النظام النحوي وأصوله تنطلق من مسألة رتبة العامل. فقد ذكر ابن السراج في باب التقديم والتأخير الأشياء التي لا يجوز تقديمها، وحصرها في ثلاث عشرة مسألة، أغلبها له علاقة برتبة العامل، وذلك في قوله: " فالثلاثة العشر التي لا يجوز تقديمها: الصلة على الموصول، والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء على شريطة التفسير، والصفة وما اتَّصل بها على الموصوف، وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة، والمضافُ إليه وما اتصل به على المضاف، وما عمل فيه حرف أو اتصل به حرفٌ زائدٌ لا يقدم على الحرف، وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعه على منصوبه، والفاعل لا يقدم على الفعل، والأفعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين، والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه، والحروف التي لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على

---

(١) الإنصاف: جـ١ص٤٠، وانظر: شرح المفصل: جـ١ص٢٢٢، مغني اللبيب: ص٧٩٩.

(٢) الكليات: ص٦١٧.

ما قبلها، وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه، ولا يقدم التمييز وما عمل فيه معنى الفعل، وما بعد إلا، وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها ولا يقدم مرفوعه على منصوبه، ولا يفرق بين الفعل العامل والمعمول فيه بشيءٍ لم يعمل فيه الفعل"[١].

ومن ثمَّ أُشترط في العامل أن يتقدم على المعمول لفظًا أو تقديرًا[٢]. ويُقصد بـ: تقدُّم العامل على المعمول في التقدير، أن المعمول إذا تقدَّم على عامله فهو مؤذن بتقديم العامل. أو بصفة أخرى في تقدير التقديم؛ طبقا للقاعدة التي هي مدار هذا البحث– لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل– إذ إن " المعمول تبع للعامل، فلا يكون له تصرف لا يكون لعامله، وأجمل أحواله أن يقع في موقعه، فأما أن يفوته في التصرف والوقوع حيث لا يقع هو فلا"[٣].

وقد استدلَّ النحاة بهذه القاعدة التوجيهية على تعليل مجيء المعمول قبل العامل في بعض المسائل النحوية، فمثلًا:

(١) أجاز النحاة تقديم خبر كان عليها، فتقول: مسافرًا كان محمدٌ، وناجحًا أصبح زيدٌ. واستدلوا على ذلك بقوله تعالى:{ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ}[سبأ:٤٠]، { وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ}[الأعراف: ١٧٧].

ونحو قول الشاعر[٤]:

ورَجِّ الفَتَــى للخيــر مــا إنْ رأيتَــه علــى السِّــنِّ خيــرًا لا يــزالُ يَزيــدُ

---

[١] الأصول في النحو: جـ٢ص٢٢٢-٢٢٣.

[٢] انظر: اللباب في علل البناء والإعراب: جـ١ص ١٢٧.

[٣] المقتصد في شرح الإيضاح: جـ١ص٣٠٤.

[٤] يُنسب للمعلوط بن بدل القريعي، وهو من شواهد: الكتاب: جـ٤ص٢٢٢، الخصائص: جـ١ص١١١، المقاصد النحوية: جـ٢ص٥٩١.

وقوله[١]:

مَــهْ عَــاذِلِي فَهَائِمــا لَــنْ أَبْرَحَــا بمثلِ أو أحسنَ من شَمْسِ الضُّحَى

ووجه الدلالة من هذه الشواهد أنه قد تقدَّم معمول خبر كان وأخواتها عليها، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل[٢]؛ أي يؤذن بجواز تقديم خبر هذه الأفعال عليها.

قال ابن يعيش: " فأما قوله تعالى: {وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}[الأعراف: ١٣٩] في قراءة من نصب (باطل)[٣]، ففيها دلالة على جواز تقديم خبر "كان" عليها؛ لأنك قدمت معمول الخبر؛ لأن "ما" زائدة للتأكيد على حدها في قوله: {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّه}[آل عمران:١٥٩]، و"باطلا" منصوب بـ"يعملون"، وقد قدمه، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل؛ لأن مرتبة العامل قبل المعمول، فلا يجوز تقديم المعمول؛ حيث لا يجوز تقديم العامل، وكذلك سائر أخواتها، يجوز فيها التقديم والتأخير"[٤].

وقال السمين الحلبي في قوله تعالى:{ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ}[التوبة:٦٥]: "بالله"متعلق بقوله: "تستهزئون"، و"تستهزئون" خبر كان. وفيه دليل على تقديم خبر كان عليها؛ لأن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل، وقد تقدم معمول الخبر على كان، فليجز تقديمه بطريق الأولى"[٥].

(٢) استدلَّ سيبويه بهذه القاعدة على أن الأصل في " لن" البساطة وعدم التركيب؛ حيث ذهب إلى أن " لن" ينتصب الفعل بعدها بها لا بغيرها، مخالفا مذهب

---

(١) بلا نسبة في: شرح الأشموني: جـ١ص٢٣٣، حاشية الصبان: جـ١ص٣٤٤.

(٢) انظر: التذييل والتكميل: جـ٤ص١٨٢، تمهيد القواعد: جـ٣ص١١٢٨.

(٣) قراءة أُبَيّ وابن مسعود. انظر: النحاس، إعراب القرآن: جـ٢ص١٦٣، المحتسب: جـ١ص٣٢٠.

(٤) شرح المفصل:جـ٤ص ٣٤٥.

(٥) الدر المصون: جـ٦ص٨٠.

الخليل الذي زعم أنها مركبة من " لا" و" أنْ" [١]، وأن الفعل نُصب بعدها بـ" أنْ" وحدها لا بـ " لن" بجملتها[٢].

ووجهُ خلافِه أنه يُلزمُه الامتناع من جواز: أمَّا زيدًا فلن أضربَ، كما يمتنع من جواز: أمَّا زيدًا فلا الضربُ له؛ لأنه لا يتقدم معمول الصلة على الموصول[٣]، وأنت تقول: زيدًا لن أضربَ، وهو جائز، فَدلَّ على عدم تقدير الخليل[٤].

وقد نص سيبويه على ذلك في قوله: " فأما الخليل فزعم أنها "لا أنْ"، ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم ...وأما غيره فزعم أنه ليس في "لن" زيادة وليست من كلمتين، ولكنّها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة، وأنها في حروف النصب بمنزلة "لم" في حروف الجزم، في أنه ليس واحد من الحرفين زائدًا. ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أما زيدًا فلن أضرب"[٥].

وأيَّد الأولون مذهب سيبويه بأن الأصل عدم التركيب، وبيَّنوا فساد مذهب الخليل من وجهين، أحدهما: جواز تقديم معمول معمولها عليها، كقولك: زيدا لن أضرب، و"أن" لا يتقدم عليها ما في حيزها، والوجه الثاني: أن "لا أن" يتقدمها ما يتعلق بالمعنى، و"لن" لا يلزم فيها ذلك [٦].

(٣) كما استدل البصريون بهذه القاعدة الإعمالية على جواز تقديم خبر المبتدأ

---

[١] قال الخليل إنها مركبة من لا وأن، إلا أن الهمزة حذفت تخفيفا ثم حذفت الألف لسكونها وسكون النون بعدها. انظر: اللباب في علل البناء والإعراب: جـ٢ص٣٢.

[٢] انظر: المقاصد الشافية: جـ٦ص ٤.

[٣] انظر: الرماني، شرح كتاب سيبويه (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال): ص٧٧٩.

[٤] انظر: المقاصد الشافية: جـ٦ص ٤-٥.

[٥] الكتاب: جـ٣ص٥.

[٦] انظر: اللباب في علل البناء والإعراب: جـ٢ص٣٣.

عليه، فتقول: منطلق زيد، وضربته عمرو، تريد: عمرٌو ضربته[١]، واحتجوا بقول الشماخ[٢]:

كِـلَا يَـوْمَىْ طُوَالَـةَ وَصْـلُ أَرْوَى ظَنُـــونٌ آنَ مُطَّـــرَحُ الظَّنُـــونِ

فـ"كلا" من صلة "ظنون"، وأنه لولا حسن تقديم "ظنون" ما جاز تقديم ما تعلق به عليه[٣]؛ لأن المعمول تبع للعامل، وأن التبع لا يقع في موضع يمتنع فيه وقوع العامل[٤].

ويوضح الجرجاني ذلك بقوله: " وهذا ينبني على مسألة في الكتاب، وهي: القتالُ زيدًا حين تأتي، لم يجز هذا؛ لأجل أن زيدا منصوب بتأتي، ومعمول له في قولك: "القتالُ حين تأتي زيدا"، فكما لا يجوز أن تقدم تأتي على حين فتقول مثلا: القتالُ تأتي حين، كذلك لا يجوز أن تقدم على حين زيدا، الذي هو معمول تأتي؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل. فكما امتنع جواز تقديم المعمول هنا لأجل امتناع تقديم العامل، كذلك دلَّ تقديم المعمول الذي هو كلا يَوْمَي طُوالة، على جواز تقديم العامل الذي هو ظنون، فاعرفه فإنه أصل من الأصول"[٥].

(٤) كما أجاز الكوفيون – مستدلين بهذه القاعدة– تقديم المنصوب بالجزاء على حرف الشرط نحو: "زيدا إن تضربْ أضربْ". واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز تقديم المنصوب بالجزاء على حرف الشرط؛ لأن الأصل في الجزاء أن يكون مقدمًا على "إنْ"، كقولك: "أَضْرِبُ إنْ تضرب"، وكان ينبغي أن يكون مرفوعًا، إلا أنه

---

[١] الإيضاح العضدي: ص٥٢، المقتصد في شرح الإيضاح: جـ١ص٣٠٣.

[٢] ديوانه، بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٧هـ: ص ٩٠.

[٣] انظر: المسائل الحلبيات: ص ٢٥٧.

[٤] انظر: التبيين عن مذاهب النحويين: ص ٢٤٧.

[٥] المقتصد في شرح الإيضاح: جـ١ص٣٠٣-٣٠٤.

لما أُخِّرَ انجزم بالجوار، وإن كان من حقه أن يكون مرفوعًا[١]. واستشهدوا بقول الشاعر[٢]:

يـا أقـرع بـن حـابسٍ يَـا أقـرعُ إنـكَ إنْ يُصْـرعْ أخـوكَ تُصْـرَعُ

والتقدير فيه: إنك تصرعُ إن يُصْرَعْ أخوك[٣]، فقدَّمه في الموضع الذي يستحقه في الأصل، وإذا ثبت هذا، وأنه في تقدير التقديم؛ فوجب جواز تقديم معموله على حرف الشرط؛ لأن المعمول قد وقع في موقع العامل[٤].

وأما البصريون فذهبوا إلى أن الجواب في ذلك – وفي أمثاله– محذوف وجوبًا لدلالة المتقدم عليه، وليس المتقدم بجواب[٥]. واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم معمول الشرط والجزاء على حرف الشرط؛ لأن الشرط بمنزلة الاستفهام، والاستفهام له صدر الكلام، فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله فكذلك الشرط، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال: "زيدًا أَضَرَبْتَ"؟ فكذلك لا يجوز أن يقال: "زيدا إنْ تضرب أضرب"[٦].

من خلال المسائل السابقة يتبين أن الخلاف كان في معظمه خلافا على العلل؛ علل القواعد، لا على القواعد ذاتها[٧]. ومن ثم كانت هذه القاعدة محط تفكُّر

---

[١] انظر: الإنصاف: جـ٢ص٥١١.

[٢] نُسب لجرير بن عبد الله البجلي في الكتاب: جـ٣ص٦٧، شرح التسهيل: جـ٤ص٧٨، المقاصد النحوية: جـ٤ص١٩٢٠، وبلا نسبة في: المقتضب: جـ٢ص٧٢، الأصول: جـ٢ص١٩٢، التعليقة على كتاب سيبويه: جـ٢ص١٨٠.

[٣] انظر: الكتاب: جـ٣ص٦٧، الجمل في النحو: ص٢١٨، الأصول:جـ٢ص١٩٣.

[٤] انظر: الإنصاف: جـ٢ص٥١٤.

[٥] انظر: شرح التصريح: جـ٢ص٤١٢.

[٦] الإنصاف: جـ٢ص٥١٤.

[٧] انظر: رأي في رسم منهاج النحو، مجلة التربية، قطر، ع ١٤، ١٩٧٦م، ص١٥.

النحاة في بعض مواطن الخلاف التي يعوزهم فيها النقل لتوجيه حكم نحوي، أو ترجيح رأي معين.

المبحث الأول: القاعدة والاستعمال

مدخل:

اعتمد النحويون على العقل في وضع جملة من العمليات الذهنية؛ وهي جملة الأصول (قواعد الأصول) التي وضعوها لتضبط منهجهم وتحصِّن أحكامهم. قال الزجاجي: " إن الشيء إذا اطَّرد عليه باب، فصحَّ في القياس، وقام في المعقول، ثم اعترض عليه شاذ نزر قليل لعلَّة تلحقه، لم يكن ذلك مبطلا للأصل"[١]. وهذا يعني أن الاطِّراد لا يكفي لإعطاء القاعدة النحوية صفة الأصالة، بل لابدَّ من العطف عليه صحتها في القياس وقيامها في المعقول.

ومن المعقولات التي وضعوها قاعدة "لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل"، فهي حكم عقلي، نابع من التصور لفكرة العمل، وليس صادرًا عن التحليل الموضوعي للظاهرة اللغوية؛ لارتباطه بطرائق التفكير وضوابطه والعامل النحوي وفلسفته، التي تجاوزت حدود الجانب الاستقرائي إلى اعتماد منهج شكلي في ضبط الأحكام النحوية، يُستدل عليه بالجوانب العقلية.

ويتجلَّى ذلك في تفسير عبد القاهر الجرجاني لهذه القاعدة بقوله: "وإنما لم يجز أن يقع المعمول حيث لا يقع العامل؛ لأجل أن المعمول تبع للعامل، فلا يكون له تصرف لا يكون لعامله، وأجمل أحواله أن يقع في موقعه، فأما أن يفوته في التصرف والوقوع حيث لا يقع هو فلا، ومثال ذلك أن يجلس الغلام حيث لا يجلس السيد، فتجعل مرتبته فوق مرتبة السيد، وذلك خروج من الحكمة، والتسوية بين السيد والغلام ليست مما يحسن أيضا"[٢].

---

[١] الإيضاح في علل النحو: ص١١٣.

[٢] المقتصد في شرح الإيضاح: جـ١ص٣٠٤.

ويتابع القول: " العامل فوق المعمول في الرتبة، فيختص بمواضع لا يقع فيها المعمول لما يكون للسيد من المرتبة ما لا يكون للعبد، ولا يكون للمعمول موضع يختص به دون العامل، كما في ذلك من تفضل التابع على المتبوع"(١).

كما يتضح الجانب العقلي أيضا في قول الأنباري: "المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل؛ لأن المعمول تَبَعٌ للعامل، فلا يفوقه في التصرف، بل أجمل أحواله أن يقع موقعه؛ إذ لو قلنا إنه يقع حيث لا يقع العامل لقدَّمْنَا التابع على المتبوع؛ ومثال ذلك أن يجلس الغلام حيث لا يجلس السيد، فتجعل مرتبته فوق مرتبة السيد، وذلك عدول عن الحكمة، وخروج عن قضية المَعْدَلَة"(٢).

وهنا يتبين – في وضوح وجلاء– أن النحاة استعانوا بالنظام الاجتماعي الآخذ بالرتبة والترتيب على تفسير اللغة، وتحكيمه في فكرة العامل النحوي، أو – بعبارة أدق– استنباط فكرة العامل النحوي منه(٣). فمصطلحات النحاة تشعرنا بأن النظام اللغوي، فيما تكشفه ظواهره وتضمره قواعده وتضبطه أحكامه، خاضع لحركيَّة المجتمع ولتوجيه الفرد لتلك الحركيَّة، وكأن النظام اللغوي هو المنظومة الاجتماعية، ليس فقط في قوانينها الصورية بل في حيويتها ونشاطها، وكأن فعل الإنسان اللغوي هو نفسه فعله الاجتماعي(٤).

يقول د. علي أبو المكارم:" إن النظرة الذهنية للأشياء هي المفسِّر الموضوعي لمثل هذا النوع من الأحكام التي تتصف بالعموم، وتتناقض في الوقت نفسه مع

---

(١) السابق: جـ١ص٣٠٥.

(٢) الإنصاف: جـ١ص ٥٨.

(٣) انظر: نظرية اللغة في النقد العربي: ص٣٧٩، الرتبة النحوية في ضوء أعراف المجتمع العربي، مجلة كلية دار العلوم بالقاهرة، ع٤٥، ٢٠٠٨م: ص٢٣٥.

(٤) انظر: جدل النص والقاعدة: ص١٨٧– ١٨٨.

الظواهر... فقواعد نظرية العامل التي أفضت إلى تلك الأحكام الكلية التي افترض وجودها لم يتم استخلاص الأحكام فيها من استقراء جزئياتها، وإنما اصطنع النحاة ما قرروه من أحكام بواسطة التأثير المنهجي للمواد غير اللغوية، ثم أرادوا صبَّها على الواقع اللغوي، فافتعلوا عددًا من الأساليب التي تنتهي بهم إلى تصور نوع من التطابق بين أحكامهم الكلية والظواهر اللغوية"[١].

ولعلَّ ذلك كان نتيجة الاعتقاد بمثالية اللغة، وشيوع صفة الاطِّراد في قواعدها ودلالاتها[٢]. وهو واضح من إصرارهم على تطعيم العمل اللغوي بمنجزات العقل من أجل تشييد بناء نظري محكم ومنظم للنظام اللغوي، يبدو من خلاله منسجمًا ومتناسقًا. ولا يتم هذا إلا بمحاولة ضبطه بما لا يسمح بظهور تناقض فيه، وبما يسمح أيضا بتقديم تفسير مقنع لعمل النظام اللغوي بمبادئ صحيحة في ذاتها مبرهن على صدقها قبل تطبيقها، دلالة على أن هذه القوانين المستنبطة هي ذاتها الأنظمة المضمرة في الظاهرة اللغوية[٣].

وهذا ما دفع إلى وجود مسافة بين التنظير والتطبيق، وصارت التراكيب تقاس بمقاييس غاية في التجريد، و"بدلا من أن تتضح الظاهرة وتتحدَّد أبعادها وعلاقاتها تتغبَّش معالمها وتنطمس ملامحها"[٤]، ولم تعد محددة على نحو ما يقرُّه الواقع بالفعل، وإنما كان يعاد دائما تشكيلها بحيث تتخذ صورتها الأخيرة في البحث النحوي معالم مختلفة عن أصلها الحقيقي في النشاط اللغوي[٥].

---

[١] تقويم الفكر النحوي: ص٢١٧-٢٠١٨.

[٢] انظر: نظرية اللغة في النقد العربي: ص٣٩٤.

[٣] انظر: جدل النص والقاعدة: ص٢٥٤.

[٤] تقويم الفكر النحوي: ص٢٣٩.

[٥] انظر: السابق: ص٢٥٧.

وهذه المسافة الفارقة بين التنظير والتطبيق يمكن ملامستها أو وضع اليد عليها من خلال الوقوف على معالجة النحاة للنصوص في ضوء هذه القاعدة – موضوع الدراسة– في المطالب الثلاثة الآتية:

المطلب الأول: افتراض أساليب لم تتكلم بها العرب

من أخطر آثار هذا الحكم وانعكاساته أنه قد أدَّى إلى استحداث أساليب جديدة، نُسبت إلى العربية من غير أن تكون مستمدَّة من نصوص اللغة المسموعة عن العرب. وهذا التصور يعني أن قواعد الإعمال قد تحوَّلت إلى مصادر لاستحداث أساليب لم تألفها العربية، فكانت سببًا من أسباب الإساءة إلى اللغة، وتعسيرها على المتعلمين، والراغبين فيها والناطقين بها[١].

والمفروض أن تكون الأساليب المحسوبة على العربية قد سُمعت عن العرب، ووصلت موثقة عنهم؛ لأن الأحكام المتوصل إليها بعد استقراء تلك الأساليب ودراستها ستكون أحكامًا على النطق العربي، وليست أحكامًا على ما يمكن أن تنتهجه القسمة العقلية أو إمكانات التقديم والتأخير أو الإضمار والإظهار في اللغة. وإذا كان النحاة والرواة قد انتهجوا منهجًا صارمًا في تحديد القبائل التي يُؤخذ منها النص اللغوي، لصفاء سلائقها، درءًا للافتئات على اللغة، بإقحام الهجين، فإنه قد كان عليهم أن يظلوا بمنأى عن إنتاج أساليب لم تكن يوما من كلام العرب، وعن إقصاء صيغ وأساليب ثبت بالدليل أنها عربية[٢].

ومن الأساليب التي كانت هذه القاعدة سببًا في استحداثها:

(١) تقديم خبر ليس عليها:

---

(١) انظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث: ص ٢٠٤– ٢٠٥بتصرف.

(٢) انظر: نظرية العامل: ص ٦٦.

استدل البصريون على جواز تقديم خبر ليس عليها بتقديم معمول خبرها عليها في قوله تعالى: {أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ}[هود: ٨].

قال الأنباري: " وجه الدليل من هذه الآية أنه قدَّم معمول خبر ليس على ليس، فإن قوله {يَوْمَ يَأْتِيهِمْ} يتعلق بمصروف، وقد قدمه على ليس، ولو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس وإلا لما جاز تقديم معمول خبرها عليها؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، ألا ترى أنه لم يجز أن تقول "زيدًا أكرمت" إلا بعد أن جاز "أكرمت زيدًا"، فلو لم يجز تقديم "مصروف" الذي هو خبر ليس على ليس، وإلا لما جاز تقديم معموله عليها"(١)؛ لأن رتبة العامل قبل المعمول، وإلا لزم مزية الفرع على أصله(٢).

على الرغم من أن هذا الأسلوب لم يرد عن العرب، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقديم معمول خبرها(٣). فقد كان منتظرا أن يستدلوا على ذلك بسبق العرب إلى النطق بهذا الأسلوب، لكنهم توجهوا إلى هذه القاعدة الإعمالية التي أفادت أن "وقوع معمول الخبر متقدما على ليس مرشد إلى صحة تقدم الخبر عليها؛ لأن موقع أي معمول هو موقع لعامله"(٤).

وكان يمكن الاكتفاء بوصف ما هو كائن، وهو أن العرب لا تجيز تقديم خبر ليس عليها، ولكنهم يتجاوزونه إلى إثباته عن طريق الاستدلال بمبدأ العمل(٥). وبهذه الطريقة من الاستدلال الإعمالي انتهى النحاة إلى إقرار جواز تقدم خبر ليس عليها.

---

(١) الإنصاف: جـ١ص ١٣١، وانظر: المقاصد الشافية: جـ٢ص١٧٣.

(٢) انظر: شرح المفصل: جـ٤ص٣٧٠، حاشية الشهاب: جـ٥ص٧٦.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل: جـ١ص٢٧٧-٢٧٨، المقاصد الشافية: جـ١ص٤٧١.

(٤) نظرية العامل: ص ٦٧.

(٥) انظر: جدل النص والقاعدة: ص٢٤١.

فصار الإعمال رافدًا يمدُّ اللغة بأساليب لم تكن يوما ما منها. ويسعفنا في هذا المقام قول أبي حيان[١]: " وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقدم خبر ليس عليها، ولا بمعموله، إلا ما دلَّ عليه ظاهر هذه الآية، وقول الشاعر[٢]:

فيأبى فما يزداد إلا لجاجة وكنت أبيا في الخنا لست أقدم

(٢) دخول الباء على خبر المبتدأ:

قال أبو علي الفارسي : " وتقول: ما زيدٌ بآكلٍ طعامَك، وما زيدٌ طعامَك بآكلٍ، فإن قلت: ما طعامَك زيدٌ بآكل، لم يجز. وكذلك لو قلت: ليس طعامَك زيدٌ بآكلٍ، وليس طعامَك زيدٌ آكلا لم يجز، لما تقدم من أنه لا يفصل بين الفاعل وفعله بالأجنبي". ثم يتابع القول: " فإن أضمرت في ليس جازت المسألة"[٣].

وهذا يعني أنه يجيز دخول الباء على خبر المبتدأ؛ وذلك لأن ظاهر قوله يقتضي جواز أن تقول: ليس طعامَك زيدٌ بآكل، فتدخل الباء مع ضمير القصة، والباء لا تدخل إلا إذا كان الخبر منصوبا، نحو قولك: ليس زيدٌ ذاهبا، وأنت إذا أضمرت الأمر في "ليس" كان "آكل" خبرا، وكان "زيد" مبتدأ، ولم يكن لـ"ليس" فيهما عمل، والباء لا تدخل على خبر المبتدأ[٤]. فضلا عن أن ذلك التركيب لم تتكلم به العرب.

ومن ثم، فإن إعمال النحاة لهذه القاعدة كان سببًا في نشوء أساليب وتراكيب لم ترد عن العرب في منظومهم أو منثورهم.

المطلب الثاني: تضييق مساحة معاني النحو

---

(١) البحر المحيط: جـ٦ص١٢٧، وانظر: الدر المصون:جـ ٦ص٢٩٢.

(٢) البيت بلا نسبة في: البحر المحيط:جـ ٦ص١٢٧، التذييل والتكميل: جـ٤ص١٨٠.

(٣) الإيضاح العضدي: ص١١١.

(٤) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح: جـ١ص٤٣٥-٤٣٦.

هذا الاستدلال العقلي كان سببًا في تضييق مساحة معاني النحو، نتيجة رفض معانٍ لها ما يشهد على صحتها، ومن أمثلة ذلك رفض البصريين المعنى الوارد من القول بجواز تقديم معمول الصفة على الموصوف في قوله تعالى: {وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا}[النساء:٦٣].

حيث أجاز الكوفيون تقديم معمول الصفة على الموصوف، ووافقهم الزمخشري، فعلق "في أنفسهم" بصفة القول " بليغا"(١). وبين علة ذلك في قوله: " فإن قلت: بم تعلق قوله: (فِي أَنْفُسِهِمْ)؟ قلت: بقوله: (بَلِيغًا)، أى: قل لهم قولا بليغًا في أنفسهم مؤثرا في قلوبهم يغتمون به اغتماما، ويستشعرون منه الخوف استشعارًا، وهو التوعد بالقتل والاستئصال إن نجم منهم النفاق وأطلع قرنه، وأخبرهم أن ما في نفوسهم من الدغل والنفاق معلوم عند الله، وأنه لا فرق بينكم وبين المشركين، وما هذه المكافة إلا لإظهاركم الإيمان وإسراركم الكفر وإضماره، فإن فعلتم ما تكشفون به غطاءكم لم يبق إلا السيف"(٢).

وردَّ عليه ابن مالك(٣) وأبو حيان(٤) والشاطبي(٥) والسيوطي(٦) بأن هذا مذهب الكوفيين؛ إذ فيه تقديم معمول الصفة على الموصوف، وغير ما ذهب إليه أولى؛ لأن " تعليقه في أنفسهم بقوله: "بليغا" لا يجوز على مذهب البصريين، لأن معمول الصفة لا يتقدم عندهم على الموصوف؛ لأن حق المعمول ألَّا يحل إلا في موضع

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية: جـ٢ص١١٥٢، همع الهوامع: جـ٣ص١٤٤.

(٢) الكشاف: جـ١ص٥٢٧، وانظر: مفاتيح الغيب: جـ١٠ص١٢٤، التبيان في إعراب القرآن: جـ١ص٣٦٨

(٣) انظر: شرح التسهيل: جـ٣ص٢٨٨.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب: جـ٤ص١٩٣٦.

(٥) انظر: المقاصد الشافية:جـ٢ص١٧٥.

(٦) انظر: همع الهوامع: جـ٣ص١٤٤.

يحل فيه العامل، ومعلوم أن النعت لا يتقدم على المنعوت؛ لأنه تابع. وأما ما ذكره الزمخشري بعد ذلك من الكلام المسهب فهو من نوع الخطابة، وتحميل لفظ القرآن ما لا يحتمله، وتقويل الله تعالى ما لم يقله"[١].

واكتفوا بما ذهب إليه البصريون، وهو أن " في أنفسهم" فيه وجهان: إما أن يتعلق بـ" قل"، على أحد معنيين، أي: قل لهم خاليا بهم لا يكون معهم أحد من غيرهم مسارا؛ لأن النصح إذا كان في السر كان أنجح، وكان بصدد أن يقبل سريعا...أو قل لهم في معنى أنفسهم النَّجسة المنطوية على النفاق قولا يبلغ منهم ما يزجرهم عن العود إلى ما فعلوا[٢].

وإما أن يكون "في أنفسهم" حالا من "قولا"، وإنما يكون حالا منه مع قيد وصفه ببليغا، التقدير: وقل لهم قولا بليغا كائنا في أنفسهم[٣].

وهنا يتبين تسلُّط هذا الاستدلال على النص في تضييق مساحة معانى النحو، على الرغم من أن هذه التخريجات – بما فيها قول الزمخشري– متساوية في الجودة، ولها شاهد على صحتها، وذلك على التفسيرات الآتية:

١– أن قوله " في أنفسهم" متعلق بقوله " بليغا"، لأن حاصله أمره بتهديدهم على وجه مبلغ صميم قلوبهم، وسياق التهديد في قوله:{فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ}[النساء: ٦٢]، يشهد له، فإنه أخبر بما سيقع لهم على سبيل التهديد.

---

(١) البحر المحيط: جـ٣ص٦٩١ بتصرف يسير.

(٢) انظر: البحر المحيط: جـ٣ص٦٩١، الدر المصون: جـ٤ص١٦.

(٣) انظر: تمهيد القواعد: جـ٧ص٣٢٨٢.

٢- أن قوله " في أنفسهم" متعلق بـ"قل"، ويلائمه من السياق قوله: {أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ}[النساء: ٦٣]، يعني ما انطوت عليه من الخبث والمكر والحيل، ثم أمره بوعظهم والإعراض عن جرائمهم حتى لا تكون مؤاخذتهم بها مانعة من نصحهم ووعظهم. ثم جاء قوله: {وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا} كالشرح للوعظ، ولذكر أهم ما يعظهم فيه، وتلك نفوسهم التي علم الله ما انطوت عليه من المذام، وعلى هذا يكون المراد الوعظ وما يتعلق به.

٣- أن قوله " في أنفسهم" متعلق بمحذوف حال، أي: حال كون المقول سرا، لا يتجاوز نفوسهم ولا يتعداها، وتشهد له سيرة النبي – صلى الله عليه وسلم– في كتم عناد المنافقين والتجافي عن إفصاحهم والستر عليهم(١).

وهنا يمكن القول بأن تقديم معمول الصفة على الموصوف يتقبله السياق، فضلًا عن أن العرب قد تتوسع في الظرف والمجرور ما لا تتوسع في غيرهما(٢)، كما أنه قدَّم المجرور للاهتمام به بإصلاح أنفسهم مع الحفاظ على الفاصلة.

المطلب الثالث: إقصاء أساليب عربية فصيحة

قد واجهت هذا الحكم حالات استعصت عليه، دفعت النحاة إلى التوجيه والتعليل والتأويل، وحملها على غير ظاهرها. وهذا التأويل قد يكون على حساب التركيب والمعنى. ويمكن أن نتبين ذلك من خلال بعض المسائل النحوية الآتية:

١- إيلاء كان وأخواتها معمول خبرها(*):

---

(١) انظر: حاشية ابن المنير على الكشاف: جـ١ص٥٢٧.

(٢) انظر: شرح الجمل: جـ١ص٥٥٥.

(*) اختلف النحاة في جواز الفصل بين كان واسمها بمعمول الخبر، على ثلاثة أقوال:

أولها: أن هذا الفصل غير جائز، إلا إذا كان معمول الخبر ظرفا أو جارًا ومجرورًا، وإلى هذا ذهب جمهور البصريين، فيجوز عندهم، نحو: كان عندك زيد جالسًا، وكان في المسجد زيد معتكفا، ولا يجوز: كان طعامَك زيدٌ آكلًا، ولا كان

لا يجوز عند البصريين أن يلي كان وأخواتها معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جار ومجرور، فلا يجوز: كان طعامَك زيدٌ آكلًا، وأجاز الكوفيون ذلك[١] تمسكًا بقول الفرزدق[٢]:

قنافـذُ درَّامـون خلـف جِحاشـهم لِمـا كـان إيـاهم عطيـةُ عـوَّدا

حيث تقدَّم معمول خبر كان؛ وهو (إياهم) وليس بظرف ولا جار ومجرور على اسمها، ولذلك يُجيز البصريون في هذا الاستعمال ثلاثة تخريجات[٣]:

– أولها: على إضمار الاسم مرادا به الشأن، أو راجعًا إلى "ما"، يحول بين كان ومعمول خبرها، وعليه فـ"عطية" مبتدأ، وجملة "عودا" خبره، وجملة " عطية عودا" في محل نصب خبر كان. وفي هذه الحال لم يتقدم معمول الخبر على اسم كان.

– وثانيها: على زيادة " كان"، واعتبار "ما" اسما موصولا، وجملة المبتدأ والخبر صلة الموصول لا محل لها.

– وثالثها: على اعتبار اسم كان ضميرا مستترا فيها عائدا على ما الموصولة، أي: بسبب الأمر الذي كان هو عطية عودهم إياه، وجملة "عطية عودهم" خبر كان،

طعامَك آكلا زيد.

الثاني: أنه يجوز الفصل بين كان واسمها بمعمول خبرها مطلقا، سواءً أكان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا أم كان غيرهما، بشرط أن يتقدم الخبر مع معموله على الاسم، وإلى هذا ذهب ابن بشاذ، والفارسي، وابن السراج، وابن عصفور، فيجوز عندهم بالإضافة إلى ما أجازه أصحاب القول الأول، كان طعامَك آكلًا زيدٌ، ولا يجوز أن تقول: كان طعامَك زيدٌ آكلًا.

الثالث: أنه يجوز الفصل بين كان ومعموليها بمعمول الخبر مطلقا، حتى لو تأخر الخبر عن الاسم، وإلى هذا ذهب الكوفيون، ومن ثم يجوز عندهم أن نتكلم بأيٍّ من التراكيب السابقة.ينظر: الإنصاف:جـ١ص١٦٢، شرح التسهيل: جـ١ص٣٦٧ – ٣٦٨، أوضح المسالك: جـ١ص٢٤٤– ٢٤٦.

(١) انظر: أوضح المسالك: جـ١ص٢٤٣، توضيح المقاصد: جـ١ص٤٩٩، همع الهوامع: جـ١ص٤٣٢.

(٢) ديوانه، شرح إيليا الحاوي، منشورات دار الكتاب اللبناني، ط١، ١٩٨٣: جـ١ص٣٠٧.

(٣) انظر: التذييل والتكميل: جـ٤ص٢٤٣، تمهيد القواعد: جـ٤ص١٦٧٤، خزانة الأدب: ج٩ص٢٦٨– ٢٦٩.

وحذف العائد لأنه ضمير نصب.

والحق أن هذا الخلاف لا فائدة فيه، وأن تأويلات النحاة للنصوص التي وردت عنه تأويلات متكلَّفة؛ لأن هذا الاستعمال يقبله الذوق اللغوي وبخاصة في الشعر، وأنه قد ورد في نصوص صحيحة لا داعي لإجهادها ذهنيا بالتأويل المتكلف(١).

فالمستمع إلى هذا البيت وما جاء على منواله بعد تقدير ضمير الشأن، يجده سمجا بعيدا عن روح اللغة وحيويتها. أو بعبارة أخرى إن تقدير ضمير الشأن بعد "كان" ما هو إلا إقحام على تراكيب اللغة، وكان الواجب أن لا تحمل على تقدير ضمير طالما أمكن غيره(٢).

بالإضافة إلى أنهم اشترطوا في الاسم الواقع بعد "كان" أنْ لا يكون مما يلزم الصدر، وضمير الشأن كما هو معلوم من الأسماء الملازمة للصدارة(٣)، هذا من جهة. ومن جهة أخرى أنهم نصوا – كما يقول أبو حيَّان– " على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها؛ لأنه يشبه بالفاعل، والفاعل لا يحذف"(٤).

وهنا يتجلى التضارب، حيث إن تقدير ضمير الشأن اسما لكان، في البيت السابق، يعدُّ –كما اتضح– إقحامًا، والعربية تميل إلى التخفيف عادة، ولا تزيد على تركيب معين، ما لم تبتغ معنًى جديدًا، وإلا كان الزائد من الكلام حشوًا لا طائل منه. والقارئ يلاحظ معي بوضوح، حين قدِّر ضمير الشأن، مدى الثقل والهبوط بجمال المعنى من سماء الفضاء إلى أرض الحضيض، والمعنى بعد أن كان يرفرف بجناحين أصبح يمشي على أربع.

---

(١) انظر: النحو المصفى: ص٢٤٨ بتصرف يسير.

(٢) انظر: مغني اللبيب: ص ٦٣٧، خزانة الأدب: جـ١٠ص٣٨٣.

(٣) انظر: أوضح المسالك، هامش(١): جـ١ص٢٢٦.

(٤) التذييل والتكميل: جـ٤ص٢٠٥بتصرف يسير.

أما الكوفيون فيجيزون أن يلي العامل معمول الخبر، وإنْ لم يكن ظرفًا أو جارًا ومجرورًا؛ وعلى هذا الرأي يجوز: كان طعامَك زيدٌ آكلًا. واحتج الكوفيون لجواز الفصل بين كان ومعموليها بمعمول الخبر – الظرف أو الجار والمجرور أو غيرهما – مطلقا، سواءً تقدَّم الخبر على الاسم أم تأخَّر عنه، بأن الخبر معمول لـ"كان" ومعمول معمولها في معنى معمولها[١].

والباحث يميل إلى رأى الكوفيين؛ لأنه أبعد عن التأويل والتقدير، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إليه. بالإضافة إلى أنه قد ورد الفصل بين كان واسمها بمعمول الخبر غير الظرف أو الجار والمجرور، مع عدم صحة تقدير ضمير الشأن اسما لها، كما في قول الشاعر[٢]:

باتـت فـؤاديَ ذاتُ الخـالِ سـالبةً فـالعيشُ إن حُـمَّ لـي عـيشٌ مـن

وقول الآخر[٣]:

لـئن كـان سـلمى الشـيبُ بالصـدِّ لقـد هـوَّن السـلوانَ عنهـا الـتَّحَلُّمُ

حيث فصل في البيت الأول بين "بات" واسمها "ذات" بـ"فؤادي"؛ وهو معمول الخبر (سالبة). وفصل في البيت الثاني بين "كان" واسمها "الشيب" بـ"سلمى"؛ وهي معمول الخبر (مغريا). وهنا لا يجوز دعوى زيادة "بات" و"كان"، ولا إضمار اسمهما مرادًا به الشأن؛ لظهور نصب الخبر "سالبة" و"مغريا"، ولأن ضمير الشأن لا يخبر

---

(١) ينظر: شرح التصريح:جـ١ص١٨٩، همع الهوامع: جـ١ص٤٣٢.

(٢) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب:جـ ٩ص٢٦٩، أوضح المسالك:جـ١ص١٤٦، شرح التصريح:جـ١ص٢٤٨، المقاصد النحوية: جـ٢ص٥٩٥، شرح الأشموني: جـ١ص٢٣٨.

(٣) البيت بلا نسبة، من شواهد: التذييل والتكميل: جـ٤ص٢٤١، تمهيد القواعد: جـ٣ص١١٨٠، شرح الأشموني: جـ١ص٢٣٩.

عنه بالمفرد[١].

وهذا ما دعا د. إبراهيم السامرائي إلى القول بأن " التجاءهم إلى فذلكة تقدير ضمير الشأن اسما لـ(كان)؛ حتى تستقيم قاعدتهم التي أرسلوها، دليل على أن استقراءهم للعربية غير واف، وأنهم لم يبنوا قواعدهم دائما على المسموع المستعمل من كلام العرب"[٢].

فضلا عن أنه إذا قدر ضمير بعد (كان) على أنه اسمها لم يكن ثمة معنى للتقديم، وأصبح معنى " كان لقاءك زيد يحب"، و" كان هو – أي الشأن– لقاءك زيد يحب" واحدًا، ولم يفد التقديم شيئا. والذي أميل إليه –وهو ما ينسجم مع طبيعة التعبير العربي– أن معنى التقديم على الاسم غير معنى التأخير عن الاسم، وأن ما قدم من نحو هذا، فإنما يقدم لغرض من أغراض التقديم، فقولنا: "كان لقاءك زيد يحب" أفاد تقديم معمول الخبر على الاسم التخصيص والاهتمام، وهذا ما نفتقده مع تقدير اسم كان المقدم؛ وهو ضمير الشأن المحذوف.

وأظن أن تفسير مثل هذا وبيان معناه أولى من ذكر الخلاف الذي لا طائل من ورائه، فيحس دارس العربية أن لهذا غرضا يرمى إليه المتكلم، فيراعيه في كلامه، بعيدًا عن الخلافات والتقديرات التي تذهب برونق الكلام وبريقه. وبخاصة إذا كانت هذه التراكيب صادرة عن صاحبها المدرك لخصائها.

٢– تقديم معمول الصلة على الموصول:

لا يجوز تقديم شيء من الصلة على الموصول، سواء أكان الموصول حرفا أم

---

(١) ينظر: شرح التصريح: جـ١ص٢٤٨ بتصرف، خزانة الأدب: جـ٩ص٢٦٨.

(٢) النحو العربي نقد وبناء: ص٨٦.

اسما[١]، ووجه ذلك أن الصلة من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئه المتأخر، وكما لا تتقدم الصلة على الموصول، لا يتقدم معمولها عليها؛ لأنه جزؤها[٢]، والمعمول تابع للعامل في الأصل تبعية الجزء؛ ولذلك لا يتقدم المعمول إلا حيث يصح تقدم العامل[٣]. ومن ثمَّ لا يجوز أن تقول: جاءني ضربتُه الذي، ولا جاءني إياه الذي ضربت، ولا جاءني عندك من قعد، ولا يعجبني العسلَ أن تشرب، ولا أعجبني زيدًا الضارب، ولا ما أشبه ذلك.

قال المبرد: "لو قلت: "عمرًا زيدٌ الضاربُ" لم يجز، وليس امتناعه من حيث امتنعت الصفة المشبهة، ولكن معناه: زيد الضارب عمرا؛ أي الذي ضرب عمرا، فلما قدمت عمرًا على هذه الصفة لم يجز؛ لأنه بعض الاسم إذ كان من صلته، فإنما امتنع من هذا الوجه"[٤]. وما جاء بخلاف ذلك في الظاهر فمحمول على محذوف[٥]. محذوف[٥].

ولكن هذه القاعدة منقوضة من أساسها؛ حيث تقدَّم معمول الصلة على الموصول في شواهد كثيرة – تنيف على ثلاثة عشر شاهدا – تؤكد صحة هذا الاستعمال. ولكنهم حملوا ذلك الظاهر على محذوف يضمن استقرار القاعدة. وسنرصد من خلال هذه الشواهد أقوال العلماء فيها وتخريجاتهم لها، على النحو الآتي:

(١) قوله تعالى: { وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ}[يوسف: ٢٠].

---

[١] انظر: التذييل والتكميل: جـ٣ص١٧٧.

[٢] انظر: المسائل السفرية: ص٢٣، شرح التصريح: جـ١ص١٦٧.

[٣] انظر: خزانة الأدب: جـ٨ص٤٢٩، المقاصد الشافية: جـ١ص٤٧٠، همع الهوامع: جـ٢ص٣٦٢.

[٤] المقتضب: جـ٤ص١٦٥.

[٥] انظر: المقاصد الشافية: جـ١ص٤٦٩.

(٢) { وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ}[الأعراف: ٢١].

(٣) { وَأَنَا عَلَى ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ}[الأنبياء: ٥٦].

(٤) { إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ}[الشعراء: ١٦٨].

أوَّل كثير من النحاة تلك الآيات ونظائرها، فجعلوا معمول الصلة المتقدِّم متعلقًا بفعل مضمر تقديره: أعني فيه من الزاهدين، وكذلك باقيها. أو أنه متعلق باسم محذوف يدل عليه هذا الظاهر، تقديره: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين، وكذلك باقيها، ثم حُذف زاهدين لدلالة من الزاهدين عليه، وهذا أولى؛ لأنه حذف ما دلَّ عليه دلالة[١]. وفي تأويل ثالث جعلوا "أل" للتعريف، وهو مذهب المازني، وإلى هذا الوجه مال المبرد[٢].

(٥) ومثل ذلك قول بعض السعديين[٣]:

تقول وصكَّت وجهها بيمينها أبعلِيَ هذا بالرَحَى المتقاعسُ

قال ابن جني: "معناه: المتقاعس بالرحى، ولكن الباء إذا قُدِّمت فهي تبيين، ولو كانت من الصلة لما جاز تقديمها على الألف واللام من المتقاعس"[٤]. ولذلك منعه ابن عصفور، وخرَّج البيت إما على إضمار أعني بالرحى، أو على إضمار متقاعس بالرحى، ثم حذف متقاعس لدلالة متقاعس عليه[٥].

(٦) ونحو قول الشاعر[٦]:

---

[١] انظر: شرح الجمل:جـ١ص١٨٧، التذييل: جـ٣ص١٧٧، شرح التصريح: جـ١ص١٦٧.

[٢] انظر: التذييل: جـ٣ص١٧٧.

[٣] من شواهد: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: جـ١ص٤٧٤، شرح التسهيل: جـ١ص٢٣٧، التبيين عن مذاهب النحويين: ص٢٠٦، التمهيد: جـ٢ص٧٩٠.

[٤] المنصف: ص١٣٠.

[٥] انظر: شرح الجمل: جـ١ص ٥٥٥.

[٦] بلا نسبة في: شرح التسهيل: جـ١ص٢٣٨، الارتشاف: جـ٢ص١٠٤٤، الهمع: جـ١ص٣٤٢.

لا تظلمـــوا مِسْـــورا فإنـــه لكُـــمُ مـن الـذين وَفـوْا فـي السـرِّ والعَلَـن

تقديره: فإنه وافٍ لكم من الذين وفوا[١].

(٧) وقول الآخر[٢]:

وأهْجُـو مَـنْ هجـاني مِـنْ سِـواهم وأُعْـــرِضُ مـــنهم عمَّـــن هجـــاني

أراد: وأعرض عمن هجاني منهم عمن هجاني منهم، على سبيل التوكيد، ثم حُذِف (منهم) من المُؤَكِّد، وحُذِف ما سواها من المُؤكَّد[٣].

(٨) وقول مُحرز بن المكعبر الضَّبِّيّ[٤]:

حَتَّـى أَتَـى علـم الـدهنا يواعسـه وَالله أعلـم بالصـمان مَـا جشـموا[*]

قال ابن جني: المعنى: والله أعلم ما جشموا بالصمان. فإن حملته على هذا كان لحنا؛ لتقديم ما في الصلة على الموصول، لكن تجعله تبيينا، فتعلقه بمحذوف يدل عليه الظاهر[٥].

(٩) ومنه قول الحماسي[٦]:

وَلَا يحمـد الْقَـوْم الْكِـرَام أَخَـاهُم الـ عتيـد السِّـلَاح عَـنْهُم أَن يمارسـا

---

[١] انظر: الارتشاف: جـ٢ص١٠٤٤، تعليق الفرائد: جـ٢ص٣٠٥.

[٢] بلا نسبة في: شرح التسهيل: جـ١ص٢٣٨، التذييل: جـ٣ص١٧٨، الهمع: ج١ص٢٤٣.

[٣] انظر: شرح التسهيل: ج١ص٢٣٨.

[٤] انظر: التبريزي، شرح ديوان الحماسة: جـ١ص٢٢٣.

[*] الدهنا ببلاد تميمٍ. وقال الخليل: الدهنا موضعٌ رملٌ كله. ومعنى يواعسه يسير في وعسائه، وهي الرملة اللينة، والسير فيها يصعب. ويقال: وعست المكان وعسًا، إذا وطئته وطأ شديدًا، وسمى ضربٌ من سير الإبل المواعسة من هذا. وحقيقة قوله " يواعسه " يواعس إليه أو فيه، أي يمد سيره إليه وفيه. والصمان: الأرض الصلبة، واحدته صمانةٌ. انظر: المرزوقي، شرح ديوان الحماسة: ص٤٠٨.

[٥] انظر: خزانة الأدب: جـ٨ص٤٣٠.

[٦] انظر: المرزوقي، شرح ديوان الحماسة: ص٤٩.

أراد: "في ترك أن يمارس"، فحذف "في" أولا ثم "ترك"، ومعناه أن يمارس عنهم. إلا أن إعرابه الآن يمنع من حمله عليه لما في ذلك من تقديم بعض الصلة على الموصول. فإذا كان كذلك أضمر لحرف الجر ما يتناوله ودل عليه يمارس[١].

(١٠) وقول العجاج[٢]:

ربيتـــــه حتـــــى إذا تمعـــــددا كـــان جزائـــي بالعصـــا أن أجلـــدا

قال ابن جني: " فيه نظر؛ وذلك أن معناه: كان جزائي أن أجلد بالعصا، فإن قدّمه على هذا التقدير فخطأ؛ لأن الباء في صلة أَنْ، ومحال تقديم شيء من الصلة على الموصول"[٣].

وأجابوا عن البيت بأنه نادر، لا يقاس عليه لقلته وبعده عن القياس، وأوَّلوه على ثلاثة أوجه، أولها: أن التقدير: كان جزائي أن أجلد بالعصا أن أجلد، فحذف العامل الأول لدلالة الثاني عليه[٤]، والثاني: أن تجعل كان تامة، وبالعصا متعلقا بها، وأن أجلد في موضع رفع على أنه بدل من الجزاء[٥]. والثالث: أن يكون الجزاء اسم كان وبالعصا خبرها، ويكون أن أجلد غير متصل بالعصا ولكن يكون الكلام قد تمَّ دونه، وأن أجلد في موضع رفع خبر ابتداء مضمر، كأنه قال: هو أن أجلد، ويجوز أن يكون نصبا بدلا من قوله بالعصا، فيكون التقدير كان جزائي أن أجلد[٦].

---

[١] انظر: خزانة الأدب: جـ٨ص٤٣٠.

[٢] مـن شـواهد: الـدرر اللوامـع: جـ١ص١٧٠، المحتسب:جـ٢ص٣١٠، التبيـان: جـ١ص١١٧، حاشـية الصـبان: جـ٣ص٤١٦.

[٣] انظر: المنصف: ص١٣٠.

[٤] انظر: المقاصد النحوية: جـ٤ص١٨٩٧، تمهيد القواعد: جـ٨ص٤١٣٠.

[٥] انظر: خزانة الأدب:جـ ٨ص٤٢٩.

[٦] انظر: الزجاجي: اللامات: ص٥٩.

(١١) وقول الآخر[١]:

وإنـي امـرؤ مـن عصـبة خِنْدِفِيّـةٍ أَبَـتْ للأَعَـادِي أنْ تـذل رِقَابُهـا

قال المبرد: جعل للأعادي تبيينا، ولم يدخله في صلة أن[٢]، أو بعبارة أخرى: جعله من صلة فعل مقدر قبله، وتقديره: أبت أن تذل للأعادي رقابها أن تذل رقابها، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه"[٣]، وجعل هذا المُظهَر تفسيرا لذلك المقدر[٤].

(١٢) وقول الشاعر[٥]:

لقد عَذَلَتْنِي أُمُّ عمرو، ولم أكن مَقَالَتَهَا ما كنتُ حيّا لأَسْمَعَا

قالوا: "مقالتها" منصوب بفعل مقدر، كأنه قال: ولم أكن لأسمع مقالتها، ثم بين ما أضمر بقوله لأسمعا، ثم كرَّر الفعل بيانا للمضمر[٦].

(١٣) ونظيره قول ربيعة بن مقروم الضبي[٧]:

هلا سألت وخبر قوم عندهم وشفاء غيك خابرا أن تسألي

حمله الفراء على أن "خابرا" حال من "الغي"[٨]، وفي توجيه آخر جعلوا "خابرا" "خابرا" منصوبا بفعل محذوف يدل عليه الفعل المذكور[٩].

---

[١] وهو لعمارة في: المقتضب: جـ٤ص ١٩٩؛ وبلا نسبة في الإنصاف: جـ٢ص٤٨٧، شرح التسهيل: جـ٤ص١٢، شرح المفصل: جـ٤ص٢٤٤.

[٢] انظر: المقتضب: جـ٤ص١٩٩.

[٣] انظر: تمهيد القواعد: جـ٨ ص٤١٣٠.

[٤] انظر: الإنصاف: جـ٢ص٤٨٨.

[٥] بلا نسبة في: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: جـ٣ص١٩٧، الإنصاف: جـ٢ص٤٨٥، خزانة الأدب: جـ٨ص٥٧٨.

[٦] انظر: شرح التسهيل: جـ٤ص٢٣، شرح المفصل: جـ٤ص٢٤٤.

[٧] من شواهد: الأصول: جـ٢ص١٨٨، شرح التسهيل: جـ٤ص٢٢، تمهيد القواعد: جـ٨ص٤١٦١.

[٨] انظر: شرح التسهيل: جـ٤ص٢٢.

[٩] انظر: خزانة الأدب: جـ٨ص٤٣٣.

وقد نقلت هذه الشواهد، رغم كثرتها، وتخريجات النحاة لها؛ حتى يتبين أن النحاة قد يتمسَّكون بهذا الحكم العقلي، وفي مقابل ذلك يتأولون الشواهد، لكي تتساوق في عنانه. وهذا يتعارض مع منطق اللغة، لأمرين:

أولهما: أنه عدول عن منقول إلى معقول؛ فالنص مقدَّم على القياس وعلى التعليل، وأن تقدير شيء، وفي الكلام ما يغني عنه، مما لا يصح ارتكابه ولا اللجوء إليه [١]؛ لأن ما ادَّعوه من الإضمار لم يلفظ به في موضع من المواضع.

والآخر: أن تقدير الجمهور بعيد عن المعنى، مفسد لصحة الكلام، مؤدٍ إلى ركة بالغة فيه، إذ ما الغرض من هذا الحذف والذكر مع العلم بأن المفسِّر والمفسَّر لفظ واحد بعينه، لا يزيده إيضاحًا ولا بيانًا ولا تفسيرًا؟ فلو كان المفسَّر يعطينا معنى زائدا على المفسِّر، وإيضاحا لم يكن فيه، لكان مقبولا، ولكن الفعل المذكور هو المحذوف نفسه، فما الغرض إذن من الذكر والحذف؟[٢]. وهنا يظهر التكلُّف في التأويل بغير داع؛ إذ لا حاجة تضطرنا إليه وإلى إخراج الآيات المتعددة– وغيرها– عن ظاهرها التركيبي العالي[٣].

٣– تقديم معمول خبر إن على اسمها:

لم يجز النحاة تقديم شيء من معمولات هذه الحروف عليها، ولا تقديم أخبارها على أسمائها لضعفها في العمل[٤]، فلا تقول: إن طعامَك زيدًا آكلٌ، وكذا إن كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا، نحو: إن زيدًا واثق بك ، أو إن زيدًا جالس عندك، فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم، فلا تقول: إن بك زيدا واثق، أو إن عندك زيدا

---

[١] انظر: الانتصاف من الإنصاف: جـ٢ص٤٨٨.

[٢] انظر: معاني النحو: جـ٤ص٨٧ بتصرف.

[٣] انظر: النحو الوافي: جـ١ص ٣٨٠.

[٤] انظر: الأصول: جـ١ص٢٠٥، المقرب: جـ١ص١٠٧.

جالس[١].

ولذلك ذهب بعض النحاة إلى أن معمول الخبر، وهو "بحبها"، في قول الشاعر[٢]:

فَــلا تَلْحَنــي فيهــا، فــإنَّ بِحُبِّهــا أَخــاكَ مُصــابُ القَلــبِ جُــمٌّ بَلابِلُــهْ

لم يتعلق بـ" مصاب"، وإنما تعلَّق بعامل مضمر من معنى الكلام، ويكون من قبيل ما فصل فيه بين الحرف واسمه بجملة اعتراض.

قال ابن عصفور بعد أن ساق البيت:" في رواية رفع "مصاب"، فإن ظاهره أن تجعل "بحبها" متعلقا بـ"مصاب"، وكأنه قال: فإن أخاك مصاب القلب بحبها. لكن الذي ينبغي أن يحمل عليه أن تجعل "بحبها" متعلقا بعامل مضمر، لا بـ" مصاب"، كأنه قال: أعني بحبها، وفصل بهذه الجملة الاعتراضية بين إن واسمها...وإنما لم يجز عندي أن يتعلق بالخبر؛ لأنه قد تقرَّر في كلامهم: أن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل، فلو كان "بحبها" متعلقا بـ" مصاب" لأدَّى ذلك إلى تقديم "مصاب" على اسم "إن"، وذلك لا يجوز"[٣].

على الرغم من أن بعض النحاة أجاز تقديم معمول خبر "إن" على اسمها، إذا كان ظرفا أو مجرورا، وذلك لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما. قال عبد القاهر الجرجاني: " واعلم أن الفصل بين هذه الحروف وبين ما يعمل فيه بالظرف جائز"[٤]. وهذا ما أشار إليه سيبويه، فقد أجاز تقديم معمول خبر إن على الاسم

---

[١] انظر: شرح ابن عقيل: جـ١ص٣٤، الهمع: جـ١ص٤٩٤.

[٢] البيت بلا نسبة في: الكتاب: جـ٢ص١٣٣، الأصول: جـ١ص٢٠٥، ، شرح الرضي على الكافية: جـ٤ص٤٦، مغني اللبيب: ص٩٠٩.

[٣] انظر: شرح الجمل: جـ١ص٤٤٠.

[٤] المقتصد في شرح الإيضاح: جـ١ص٤٥٣.

والخبر في قوله: " وتقول: إن بك زيدا مأخوذ، وإن لك زيدا واقفٌ"[١]. وقد جاءت رواية سيبويه برفع مصاب، حيث ألغى الجار والمجرور؛ لأنه صلة الخبر ومقامه[٢].

[١] الكتاب: جـ٢ص١٣٢.

[٢] انظر: السابق: جـ٢ص١٣٣.

المبحث الثاني: القاعدة ومنهج التقعيد

مدخل:

اتخذ العلماء هذه القاعدة معيارًا لبيان مدى صحة التراكيب، وما جاء مخالفًا لها أوَّلوه. وجعلوها كالشيء المسلَّم به الذي لا يتطرق إليه النقض، على الرغم من أن الحكم الكلي في هذه القاعدة لم يُتوصل إليه باستقراء كافة صور الاستعمال، وإنما بتناول بعضها. قال السمين الحلبي: "وأما قول البصريين: إنه لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل ففيه بحث، وذلك أنَّا وجدنا هذه القاعدة منخرمة"[١]؛ ثم يتابع القول: "إذ لنا مواضع يتقدم فيها المعمول ولا يتقدم فيها العامل"[٢].

ونناقش– فيما يلي– ما ترتب على إعطاء هذه القاعدة صفة الكلية وفرضها على الاستعمال، دون أن تطرد مع جزئياته أو أن تنسحب على جميع أنماطه. وجاء النقاش في المطالب الثلاثة الآتية:

المطلب الأول: تناقض القاعدة والظواهر اللغوية

هناك مواضع عديدة أجاز فيها النحاة تقديم المعمول ولم يجيزوا تقديم العامل، منها على سبيل المثال:

الموضع الأول: منع النحاة تقديم الخبر إذا كان فعلًا على المبتدأ، نحو: زيد قام؛ لئلا يلتبس بالفاعل، فلا يقولون: " قام زيدٌ". ورغم هذا المحذور أجاز البصريون تقديم معمول هذا الخبر على المبتدأ، فيقولون: زيدًا عمرٌو ضرب، فأجازوا تقُّدم المعمول حيث لا يجوز تقديم العامل[٣].

---

[١] الدر المصون: جـ٤ص١٧.

[٢] السابق: جـ٦ص٢٩٢.

[٣] انظر: الأصول: جـ١ص١٢٨، مغني اللبيب: ص٧٩٦، شرح التصريح: جـ١ص٢٤٤.

الموضع الثاني: منعوا تقديم خبر إنّ على اسمها، فلا يقولون: "إنَّ مقيمٌ زيدًا"؛ ولذلك أوجبوا أن يُقدَّر العامل في الظرف بعد الاسم، كما يقدر الخبر وهو غير ظرف. قال ابن الصائغ: " جاز (إنَّ عندك زيدًا) و(لعلّ له عُذرًا) إلا أن ههنا سرًّا، وهو أنّ الاستقرار العامل في الظّرف مقدّر في مثل هذا آخِرًا لا أولًا"(١). وهذا بدوره يعني أنهم أجازوا تقديم معمول خبر إنَّ على اسمها، ولم يجيزوا تقديم العامل (خبر إنَّ)، فيقولون: إن عندك زيدًا مقيم.

الموضع الثالث: أجاز النحاة تقديم معمول الفعل المنفي بـ "لم" أو "لن" أو "لا" على النفي، نحو: "زيدًا لم أضرب، وعمرا لن أُكْرِم، وبشرًا لا أُخْرِجُ، ولم يجيزوا تقديم العامل على النفي(٢).

قال سيبويه: " إذا قلت: زيدًا لم أضربْ، أو زيدًا لن أضربَ، لم يكن فيه إلا النصبُ، لأنك لم توقِع بعد لم ولن شيئًا يجوز لك أن تقدَّمَه قبلهما، فيكون على غير حاله بعدهما"(٣).

الموضع الرابع: لم يجيزوا أن يلي "أما" فعل؛ لأنها قائمة مقام شرط وفعل شرط(٤)، وأجازوا أن يلي أما معمول الفعل، كما في قوله تعالى: {فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ}[الضحى: ٩، ١٠]، فتقدم معمول الفعل مع أن الفعل لا يجوز تقديمه؛ لأن "أما" لا يليها فعل"(٥).

الموضع الخامس: لم يجز النحاة تقديم المجزوم على الجازم، على الرغم من

---

(١) اللمحة في شرح الملحة: جـ٢ص٥٦٢.

(٢) انظر:الكتاب: جـ١ص١٣٥، الإنصاف:جـ١ص١٤٠، شرح المفصل: جـ٥ص٣٥.

(٣) الكتاب: جـ١ص١٣٥.

(٤) انظر:الجنى الداني: ص٥٢٥.

(٥) انظر:شرح التصريح: جـ١ص٢٤٤، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل:جـ١ص٢٧٩.

مجيء معمول الفعل المجزوم مقدما على الجازم، كما في الآيتين السابقتين: {فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ}[الضحى: ٩، ١٠] فـ "اليتيم" معمول لـ "تقهر"، و" السائل" معمول لـ "تنهر"، وقد تقدما على "لا "الناهية، والعامل فيهما لا يجوز تقديمه عليها؛ إذ المجزوم لا يتقدم على جازمه، ما يعني تقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل(١).

الموضع السادس: أجازوا تقديم معمول خبر "ما" على اسمها في اللغة الحجازية، فتقول: ما اليومَ زيدٌ ذاهبا، ولم يجيزوا تقديم الخبر إلى موضع المعمول(٢).

الموضع السابع: أجازوا تقديم معمول ما بعد لام الخبر عليها(٣)، كما في قوله تعالى: {إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ}[العاديات: ١١]، {إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٍ}[الطارق: ٨]، ولم يجيزوا تقديم معمولها عليها.

المطلب الثاني: تنازع النحاة في الاستدلال بهذه القاعدة

إن هذه القاعدة منازع فيها، فلم تكن محل اتفاق بين جميع النحاة، ومن ثم كانت أحد الأسباب التي أدَّت إلى توسيع شقة الخلاف بين البصريين والكوفيين. ولن أذكر مواطن الخلاف هنا لكثرتها، ولذكري جانبا منها من قبل؛ ولذا سأكتفي بذكر مثالين للتدليل على ذلك التنازع والخلاف:

(١) أجاز الكوفيون: هذا طعامَك رجلٌ يأكل، وزيدًا قمت فضربت، فقدَّموا معمول يأكل على رجل وهو منعوت به، ومعمول ضربت على قمت وهو معطوف عليه... ولا يصح ذلك على طريق البصريين؛ لأن حق المعمول ألَّا يحل إلا في

(١) انظر: الدر المصون: جـ٤ص١٧.

(٢) انظر: المقاصد الشافية: جـ٢ص١٧٥.

(٣) انظر: الجنى الداني: ص١٣٣.

موضع يحل فيه العامل. والتابع لا يتقدم على المتبوع، ومن ثم لا يتقدم عليه معموله[١].

(٢) ذهب الكوفيون، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، والجرجاني، وأكثر المتأخرين– وهو اختيار ابن مالك– إلى منع تقديم خبر ليس عليها، وذهب أبو علي الفارسي، وابن برهان إلى جواز تقديم خبر ليس عليها، نحو: قائما ليس زيدًا. واختلف النقل عن سيبويه، فنسب قوم إليه الجواز وقوم المنع[٢].

ليس ذلك فحسب، أعني لم يكن الخلاف موقوفا على مذهبي البصرة والكوفة، بل إن النحوي قد يستدل بهذه القاعدة في مسألة ويتجاهلها في أخرى، ولعل ذلك يعود إلى ارتباطها بطرائق التفكير، لا بما تمَّ تجريده واستنباطه من كلام العرب. وهذا ما نصَّ عليه د. تمام حسان في قوله:" فإذا اختلف النحويان في المسألة الواحدة فذلك خلاف في اختيار القاعدة التي بنى حكمه في ظلها، فقد يعتمد أحدهما في إصدار رأيه على قاعدة، ويرى الآخر أن قاعدة أخرى هي أكثر انطباقا على هذه المسألة بعينها"[٣].

فهناك نحاة كثيرون قد استدلوا بهذه القاعدة في مسائل نحوية، ورغم ذلك أهملوها في مسائل أخرى، بل إن بعضهم لم يسلِّم بها، ومن أمثلة ذلك:

(أ) قول **الأنباري** في مسألة رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور: " وأما الجواب عن قول الكوفيين: إن الأصل في قولك: أمامك زيد، وفي الدار عمرو: حَلَّ أمامك زيد، وحلَّ في الدار عمرو؛ فحذف الفعل، واكتفى بالظرف منه"، قلنا: لا

---

[١] انظر: شرح التسهيل: جـ٣ص٢٨٨، الارتشاف: جـ٤ص١٩٣٦.

[٢] انظر: شرح ابن عقيل: جـ١ص٢٧٧.

[٣] الأصول: ص١٩٠.

نسلِّم أنَّ التقدير في الفعل التقديم، بل الفعل وما عمل فيه في تقدير التأخير؛ وتقديم الظرف لا يدلُّ على تقديم الفعل؛ لأن الظرف معمول الفعل، والفعل هو الخبر، وتقديم معمول الخبر لا يدل على أن الأصل في الخبر التقديم، ولأن المبتدأ يخرج عن كونه مبتدأ بتقديمه، ألا ترى أنك تقول "عمرًا زيدٌ ضاربٌ"، ولا يدل ذلك على أن الأصل في الخبر التقديم، وإن كان يجوز تقديمه على المعمول"[١].

(ب) وافق **الزمخشري** الكوفيين في تقديم معمول الصفة على الموصوف، فعلَّق "في أنفسهم" من قوله تعالى: {وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا}[النساء: ٦٣] بصفة القول. ولا يصح ذلك على طريق البصريين؛ لأن المعمول لا يتقدم إلا حيث يتقدم العامل[٢].

(ج) وعلَّق **الرضي** على قولهم إن المعمول لا يجوز وقوعه إلا حيث يجوز وقوع العامل: "ولا يطَّرد لهم ذلك، فإنك تقول: زيدًا لن أضرب، ولم أضرب"[٣].

(د) وذهب **ابن مالك** إلى أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل، نحو: أما زيدًا فاضرب، وعمرًا لاتهن، وحقَّك لن أضيع، فلم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد أمّا تقديم الفعل، ولا من تقديم معمولي المجزوم والمنصوب على "لا" و"لن" تقديمهما عليهما[٤].

ولعل ذلك ما جعل الشاطبي يقول:" هذه القاعدة غيرُ مسلَّمة عند ابن مالك، فقد نازَع فيها في شرح التسهيل، وإذا لم تكن مسلّمةً عنده فلا يصح بناؤُه عليها، وإذا لم يبن عليها لم يكن تقديم ذلك المعمول مُؤذِنًا بتقديم العامل، وإذا لم يُؤْذِن به فتأخيره

---

[١] الإنصاف: جـ١ص ٤٦ بتصرف يسير.

[٢] انظر: شرح التسهيل: جـ٣ص٢٨٨، الهمع: جـ٣ص١٤٤.

[٣] شرح الرضي: جـ٤ص٢٠١.

[٤] انظر:شرح التسهيل: جـ١ص٣٥٤.

حاصل"[١].

(هـ) وقال **المرادي**:" فإن قيل: وينبغي لمن أجاز تقديم الخبر، أن يجيز تقديم معموله، قلت: ليس بلازم؛ لأنه يلزم من تقديم المعمول إيلاء العامل معمول غيره، ولا يلزم ذلك مع تقديم الخبر"[٢].

(و) وقال **الأزهري**: "وقولهم تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل... غير لازم، فإن البصريين أجازوا: زيدًا عمرو ضرب، مع قولهم: لا يتقدم الخبر إذا كان فعلًا، فأجازوا تقديم المعمول، ولم يجيزوا تقديم العامل"[٣].

(ز) وجاء في حاشية **الصبَّان**:" قال البعض: المعمول لا يحلُّ إلا حيث يحلُّ عامله، وهو منقوض بنحو: زيدًا لم أضرب"[٤].

المطلب الثالث: تضارب هذه القاعدة مع استدلالات عقلية أخرى

كان من نواتج الاستدلال بهذه القاعدة إهمال قواعد توجيهية أخرى. ومن هذه القواعد على سبيل المثال:

(١) تقديم المعمول على عامله يقتضي تصرف العامل في نفسه:

التصرُّف في الأفعال قوة تؤهلها نحو توسيع علاقاتها تقديما وتأخيرا؛ ولذا ذهب الأنباري إلى أنه " إذا كان العامل متصرفًا وجب أن يكون عمله متصرفًا، وإذا كان عمله متصرفًا وجب أن يجوز تقديم معموله عليه"[٥].

---

[١] المقاصد الشافية: جـ٢ص٢٢٨ بتصرف.

[٢] توضيح المقاصد:جـ١ص٥٠٧.

[٣] شرح التصريح: جـ١ص٢٤٤بتصرف.

[٤] حاشية الصبان: جـ٣ص٨٤ بتصرف يسير.

[٥] الإنصاف: جـ١ص٢٠٣.

ونتيجة لهذا جرَّدوا من هذا التصور قاعدة إعمالية مفادها: " أن الشيء إنما يتصرف عمله كما يتصرف هو في نفسه، فإذا لزم طريقة واحدة لزم ما يعمل فيه طريقة واحدة"[١].

وعلى الرغم من ذلك أجاز البصريون تقديم خبر ليس عليها طبقا للقاعدة المدروسة: لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل، و"ليس" فعل لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في عمله، كما وجب لغيره من الأفعال التي لا تتصرف كعسى ونعم وبئس وفعل التعجب"[٢].

والذي يشهد لصحة ذلك الأفعال المتصرفة، نحو: ضرب، وقتل، وشتم، فإنها لما كانت أفعالًا متصرفة أُثْبِتَ لها أصل العمل ووصفُهُ؛ فجاز إعمالها، وجاز تقديم معمولها عليها نحو: "عمرًا ضرب زيدٌ" وكذلك سائرها، والأفعال غير المتصرفة نحو: عسى، ونعم، وبئس، وفعل التعجب خصوصًا على مذهب البصريين؛ فإنها لما كانت أفعالًا غير متصرفة أثبت لها أصل العمل فجاز إعمالها، وسُلبت وصف العمل؛ فلم يجز تقديم معمولها عليها[٣]. و"ليس" أولى بذلك؛ لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها[٤]. وفي ضوء ذلك رُجح مذهب الكوفيين في عدم جواز تقديم

---

[١] المقتضب: جـ٤ص١٨٩.

[٢] شرح التسهيل: جـ١ص٣٥١.

[٣] انظر: الإنصاف: جـ١ص١٣٢.

[٤] انظر:شرح الأشموني: جـ١ص٢٣٤. فهناك من يغلب عليها الحرفية، ويحتج بما حكي عن بعض العرب أنه قال: "ليس الطِّيبُ إلا المسكُ" فرفع الطيب والمسك جميعًا، وبما حكي أن بعض العرب قيل له: فلان يتهدَّدك، فقال: "عليه رجلًا ليسي"، فأتى بالياء وحدها من غير نون الوقاية، ولو كان فعلًا لوجب أن يأتي بها كسائر الأفعال، ولأنها لو كانت فعلًا لكان ينبغي أن يرد إلى الأصل إذا اتصلت بالتاء، فيقال في لست "لَيِسْتُ"، ألا ترى أنك تقول في صَيِد البعيرُ "صِيْدَ البعيرُ"، فلو أدخلت عليه التاء لقلت "صَيِدْتَ" فرددته إلى الأصل وهو الكسر، فلما لم يردّ ههنا إلى الأصل – وهو الكسر – دلّ على أن المغلَّبَ عليه الحرفية، لا الفعلية، وقد حكى سيبويه في كتابه أن بعضهم يجعل ليس بمنزلة ما في اللغة التي لا يعملون فيها "ما"؛ فلا يعملون ليس في شيء، وتكون كحرف من حروف النفي؛ فيقولون: ليس زيد

خبر ليس عليها.

(٢) الاتِّساع في الظرف والمجرور:

اتسعت العرب في الظرف ما لم تتسع في غيره من الفضلات. ولا تضيق مساحة التَّعذر له[١]، وعلة ذلك –كما يذهب الزمخشري– أن للظروف شأنا، وهو تنزلها من الأشياء منزلة أنفسها؛ لوقوعها فيها، وأنها لا تنفك عنها [٢]. ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيدٌ، فلا بدَّ للقيام من ظرف زمان وظرف مكان يكون فيهما، فلما كثر استعماله اتسعوا فيه ما لم يتسعوا في غيره. والمجرورات تشبه الظروف، ألا ترى أن كل ظرف فهو في التقدير مجرور بفي، ولذلك إذا أُضمر عاد إلى أصله، فتقول: يوم الجمعة صمت فيه. فعُوملت لذلك معاملة الظروف في الاتساع"[٣].

ومن ثم لا يعدُّ تقدُّم الظروف أو المجرورات حجة في إثبات الأحكام أو نفيها. ولكن إذا تأملنا الشواهد التي كانت محلا لنظر القاعدة– لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل– وجدنا أن المعمول –في معظمها– ظرف أو مجرور. وهذا يعني أن تقدم المعمول لا يستوجب تقدُّم العامل، أو استدعاء تأويلات وتقديرات بعيدة عن المراد وصحة التركيب، نحو:

(أ) تقديم معمول خبر ليس عليها، كما في قوله تعالى: {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُم}[هود: ٨]. فالمعمول ظرف، والظرف يبنى فيه الأمر على التسامح[٤].

منطلق، وعلى كل حال فهذه الأشياء وإن تكن كافية في الدلالة على أنها حرف، فهي كافية في الدلالة على إبغالها في شبه الحرف، وهذا ما لا إشكال فيه. وإذا ثبت أنها لا تتصرف وأنها موغلة في شبه الحرف، فينبغي أن لا يجوز تقديم خبرها عليها، ولأن الخبر مجحود فلا يتقدم على الفعل الذي جحده. انظر: الإنصاف:جـ١ص١٣١.

(١) انظر: الخصائص: جـ٢ص٤٠٠، الارتشاف: جـ٢ص ١٠٤٤، مغني اللبيب: ص٩٠٩.

(٢) انظر: الكشاف: جـ٣ص٢٢٠.

(٣) انظر: شرح الجمل: جـ١ص٤٣٩.

(٤) انظر: شرح شذور الذهب: جـ٢ص٤٩٥ بتصرف.

(ب) تقديم معمول الصفة على الموصوف، كما في آية النساء: {وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا}[النساء: ٦٣]. فالمتقدم في الآية هو المجرور، وهم مما يتسعون في الظروف والمجرورات كثيرا ما لا يتسعون في غيرهما [١].

(جـ) تقديم معمول الصلة على الموصول، نحو قوله تعالى: {وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِين}[يوسف:٢٠]، ونحو قول الشاعر[٢]:

ربيتـــه حتـــى إذا تمعـــددا كـــان جزائـــي بالعصـــا أن أجلـــدا

(د) تقديم معمول خبر إنَّ على اسمها، كما في قول الشاعر[٣]:

فـــلا تلحنـــي فيهـــا فـــإنَّ بحبِّهـــا أخـــاك مصـــاب القلـــب جـــم بلابلـــه

(هـ) تقديم معمول المصدر عليه، نحو قوله تعالى: {وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَة}[النور: ٢]، {فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ}[الصافات: ١٠٢]، ونحو قول ابن مقبل[٤]:

لقد طالَ عن دَهْمَاءَ لَدِّي وعِذْرَتي وكتمانُهـــا أكنـــي بـــأمِّ فُـــلانِ

وكقول عمر بن أبي ربيعة[٥]:

ظنُّهـــا بـــي ظـــنُّ ســـوءٍ فـــاحشٍ وبهـــا ظنِّـــي عَفـــافٌ وكَـــرَمْ

وقوله أيضا[٦]:

طـــالَ مِـــن آل زينـــبَ الإعـــراضُ للتَّعـــدِّي، ومـــا بنـــا الإبْغَـــاضُ

---

(١) انظر:المقاصد الشافية:جـ٢ص١٧٥- ١٧٦.

(٢) سبق تخريجه من قبل.

(٣) سبق تخريجه من قبل.

(٤) ديوانه، تحقيق د. عِزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت- لبنان، ١٩٩٥م: ص٢٤٢. دهماء: امرأة ابن مقبل في الجاهلية، وكان تحت أبيه فخلف عليها بعد موته، ففرق بينهما الإسلام، واللد بمعنى الميل والاعوجاج. يعني أنه لا يصرح بعلاقته بدهماء، وإنما يخفي أمره ويكنى عنها.

(٥) ديوانه، دار القلم، بيروت- لبنان، د.ت: ص١٩٧.

(٦) السابق: ص١١٨.

وقول الآخر[١]:

وبعض الحلم عند الجهل للذَّلَّةِ إذعان

(و) تقديم معمول خبر ما الحجازية على اسمها مع بقاء العمل، نحو: ما عندك أحد قائما، وما بي أنت معنيا. قال ابن مالك:

وسبق حرف جر أو ظرف كما بي أنت معنيا أجاز العلما

قال الشاطبي: " وإنما أتى الناظم بهذه المسألة تنبيها على أن تقديم هذا المعمول لا يضير جواز الإعمال، بل يصح الإعمال مع تقديمه، وليس مثل تقديم الخبر، ولا مثل تقديم المعمول إذا لم يكن ظرفا ولا مجرورا"[٢].

(ز) إيلاء كان معمول خبرها، قال ابن هشام: " ويجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمول خبرها، إن كان ظرفا أو مجرورا، نحو: كان عندك أو في المسجد زيدٌ معتكفا"[٣].

(ح) تقديم معمول خبر لا الحجازية على اسمها، نحو: لا في العمل حازم مهملا، ولا ساعة الجد عاقل متوانيا[٤].

(ط) تقديم معمول المضاف إليه على المضاف، كما في قول القطامي[٥]:

أبصارُهن إلى الشبان مائلةٌ وقد أراهُن عني غير صُدَّادِ

---

(١) بلا نسبة في شرح الكافية الشافية: جـ٢ص١٠١٩، المسائل السفرية: ص٢٢، الهمع: جـ٣ص٥٧، شرح الأشموني: جـ٢ص٢١٢.

(٢) المقاصد الشافية: جـ٢ص٢٢٨.

(٣) أوضح المسالك: جـ١ص٢٤٣.

(٤) انظر: النحو الوافي: جـ١ص٦٠٣.

(٥) ديوانه، دراسة وتحقيق د. محمود الربيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١: ص٢٠٤.

خاتمــة

انتهى البحث إلى أن مثالية اللغة تختلف عن مثالية الكون في انسجامه وانتظامه. فاللغة لها مثالية خاصة ذات مرونة عالية تسمح بالتقديم والتأخير شريطة أمن اللبس؛ ولذا فإن البحث يُوصي بتخفيف القواعد العامة من هذه القاعدة– لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل– وذلك للأسباب الآتية:

أولًا: أن هذه القاعدة حكم عقلي لا لغوي، لم يُستدل عليه بأدلة نقلية صريحة يقرها الواقع اللغوي، وإنما اكتفوا بالدليل العقلي، وبخاصة إذا كانت الأدلة النقلية التي استدلوا بها على هذا الحكم مختلفا عليها. وهذا ما أدَّى إلى وجود مسافة بين التنظير والتطبيق، ترتب عليها:

١. استحداث أساليب وطرق تعبير لم تألفها العربية من قبل.
٢. إقصاء أساليب ثبت بالدليل أنها عربية.
٣. تضييق مساحة معاني النحو.

ثانيًا: أن هذه القاعدة غير متوافقة مع طبيعة أصول التقعيد النحوي، التي تراعي روح اللغة وطبيعة الناطقين بها، من حيث:

١. إنها قاعدة صورية غير عملية، بمعنى أنها غير موجودة في الاستعمال بشكل مطِّرد، فلم يُتوصل إليها باستقراء كافة صور الاستعمال؛ إذ إن هناك مواضع عديدة أجازوا فيها تقديم المعمول دون إجازة تقديم العامل.
٢. تضارب هذه القاعدة مع قواعد توجيهية أخرى يوحي بعدم الوحدة في فلسفة النظرية النحوية.

ثالثًا: أن هذه القاعدة منازع فيها، فلم تكن محل اتفاق بين جميع النحاة؛ وذلك

لارتباطها بطرائق التفكير لا بما تمَّ استقراؤه واستنباطه من كلام العرب. ونتيجة لذلك كانت أحد الأسباب التي أدَّت إلى توسيع شقة الخلاف بين النحاة.

والحمد لله أولًا وآخرًا، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مصادر البحث ومراجعه بعد القرآن الكريم

١. **الأزهري، خالد بن عبد الله،** شرح التصريح على التوضيح، تحقيق د.محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٢. **الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى،** شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق د.حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٣. **الأنباري، أبو البركات، كمال الدين،** الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٤. **بشر، كمال (دكتور)**، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب، القاهرة، ١٩٩٩م.

٥. **البغدادي، عبد القادر بن عمر**، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح أ. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٦. **التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ،** شرح ديوان الحماسة، دار القلم، بيروت، د.ت.

٧. **الجاسم، محمود حسن (دكتور)**، القاعدة النحوية: تحليل ونقد، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٢٨/٢٠٠٧م.

٨. **الجرجاني، أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن**، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق د.كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.

٩. **ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي**، الخصائص، تحقيق د.محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ١٩٩٩م.

١٠. _____المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق/ علي النجدي ناصف وآخرين، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

١١. _____ المنصف: شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ /١٩٥٤م.

١٢. **الجوجري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم**، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق د.نواف بن جزاء الحارثي، الناشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة– السعودية، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.

١٣. **حسان، تمام (دكتور)**، الأصول دراسة إبيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م.

١٤. _____اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

١٥. **حسن، عباس**، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، ط٢،١٩٧١م.

١٦. _____ النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط١٥، د.ت.

١٧. **حمزة، مصطفى (دكتور)**، نظرية العامل في النحو العربي دراسة تحليلية تأصيلية، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

١٨. **أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف**، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د.رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

١٩. _____البحر المحيط، تحقيق د.صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٢٠. _____التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق د.حسن هنداوي، كنوز أشبيليا، الكويت، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٢١. **الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد**، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت، د.ت.

٢٢. **الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر**، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٢٣. **الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر**، مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.

٢٤. **راضي، عبد الحكيم (دكتور)**، نظرية اللغة في النقد العربي، مكتبة الخانجي، مصر، د.ت.

٢٥. **الرضي، محمد بن الحسن الأستراباذي**، شرح الرضي على الكافية، تحقيق د.يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

٢٦. **الرماني، أبو الحسن، علي بن عيسى،** شرح كتاب سيبويه (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال)، تحقيق: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض- المملكة العربية السعودية، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٢٧. **الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق،** الإيضاح في علل النحو، تحقيق د.مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط٣، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٢٨. _____اللامات، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٢٩. **الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو،** الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٣٠. **السامرائي، إبراهيم (دكتور)،** النحو العربي نقد وبناء، دار عمار- عمان، ودار البيارق- بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٣١. **السامرائي، فاصل صالح (دكتور)،** معاني النحو، الناشر شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ط٢، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

٣٢. **ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري،** الأصول في النحو، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان ، د.ت.

٣٣. **السمين الحلبي، أبو العباس أحمد بن يوسف،** الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق د.أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ت.

٣٤. **سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان،** الكتاب تحقيق الأستاذ/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٣٥. **السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله**، شرح كتاب سيبويه، تحقيق د. أحمد حسن مهدلي، د.علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.

٣٦. **السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر**، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق د.عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.

٣٧. **الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي**، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٣٨. **الشماخ بن ضرار بن سِنَان بن أُميَّة الذبياني**، ديوان الشماخ، بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٧هـ.

٣٩. **الشنقيطي، أحمد بن الأمين**، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق د. محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٤٠. **ابن الصائغ، أبو عبد الله محمد بن حسن**، اللمحة في شرح الملحة (شرح ملحة الإعراب للحريري)، تحقيق د.إبراهيم سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة- السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٤١. **الصبان، أبو العرفان محمد بن علي**، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٤٢. **ابن عصفور الأشبيلي، علي بن مؤمن،** شرح جمل الزجاجي، تحقيق د.صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالجمهورية العراقية، بغداد، ١٩٨٢م.

٤٣. _____ المقرب، تحقيق د.أحمد عبد الستار الجواري، د.عبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

٤٤. **ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن،** شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٤٥. **العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين،** التبيان في إعراب القرآن، تحقيق د.علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.

٤٦. _____ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٤٧. _____ اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق د.عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٤٨. **أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار،** الإيضاح العضدي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب- جامعة الرياض، ط١، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

٤٩. _____ التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٥٠. _____ المسائل الحلبيات، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧م.

٥١. **عمر بن أبي ربيعة**، ديوانه، دار القلم، بيروت– لبنان، د.ت.
٥٢. **عيد، محمد (دكتور)**، النحو المصفَّى، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٥م.
٥٣. **العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى**، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق: د. علي محمد فاخر، د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
٥٤. **الفراهيدي، الخليل بن أحمد**، الجمل في النحو، تحقيق د.فخر الدين قباوة، ط٥، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
٥٥. **الفرزدق بن غالب**، ديوانه، شرح إيليا الحاوي، منشورات دار الكتاب اللبناني، ط١، ١٩٨٣م.
٥٦. **القطامي، عمر بن شُييم التغلبي**، ديوان القطامي، دراسة وتحقيق د. محمود الربيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١م.
٥٧. **الكفوي، أبو البقاء الحنفي**، الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق د.عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.
٥٨. **ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله**، شرح التسهيل، تحقيق د.عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
٥٩. _____شرح الكافية الشافية، تحقيق د.عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، د.ت.
٦٠. **المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد**، المقتضب، تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

٦١. **المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم**، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق د.عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م.

٦٢. _____الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق د.فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٦٣. **المرزوقي، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن**، شرح ديوان الحماسة، تحقيق غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٦٤. **ابن مقبل، تميم بن أبيّ العجلاني**، ديوان ابن مقبل، تحقيق د. عِزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت – لبنان، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٦٥. **أبو المكارم، علي (دكتور)**، تقويم الفكر النحوي، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٥م.

٦٦. **ملاوي، الأمين (دكتور)**، جدل النص والقاعدة: قراءة في نظرية النحو العربي بين النموذج والاستعمال، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠٠٩م.

٦٧. **الموسى، نهاد (دكتور)**، رأي في رسم منهاج النحو، مجلة التربية، قطر، ع ١٤، ١٩٧٦م.

٦٨. **ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد**، شرح التسهيل، المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق د.علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٦٩. **النجادات، نايف محمد سليمان (دكتور)**، الرتبة النحوية في ضوء أعراف المجتمع العربي، مجلة كلية دار العلوم بالقاهرة،ع٤٥، ٢٠٠٨م.

٧٠. **النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل**، إعراب القرآن، تحقيق د.عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

٧١. **ابن هشام، أبو محمد، جمال الدين**، المسائل السفرية في النحو، تحقيق د.حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٧٢. _____أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للنشر، د.ت.

٧٣. _____مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د.مازن المبارك، د.محمد على حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

٧٤. **ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين الأسدي**، شرح المفصل، قدَّم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.